العدد ٢٢ — ٧٠٥ | السنة السابعة

السلام

صاحب الجريدة ومديرها ورئيس تحريرها المسؤول
نسيم ملول

بدل الاشتراك:
١٠٠ غرش فلسطيني في القدس
١٢٥ غرشاً ،، في الخارج

مكتب توكيل الجريدة فى سوريا: بشارع جورج بيكو — بيروت
لا تعتمد الوصولات الا اذا كانت ممضاة بامضاء صاحب الجريدة والمستلم
العنوان التلغرافي: «السلام» القدس

جريدة حرة؛ تصدر ثلاث مرات في الاسبوع

AL-SALAM
(THE PEACE)
Editor: Dr. N. MALLOUL
SUBSCRIPTION
in Jerusalem P.P. 100
Abroad „ 125
Syrian Office: George Pico St. Beyrouth
Money order payable to the Publisher
JERUSALEM (Palestine).
Teleg. AL-SALAM Jerusalem

القدس ٨ نيسان (ابريل) ١٩٣٠ | ١٠ نيسان ٥٦٩٠ | ٩ ذو القعده ١٣٤٨

حول تقرير لجنة التحقيق

أننا نشك كثيراً في ان في وسع أي كان استنتاج امر يعتبر ناضجاً مقبولاً بمجرد القاء نظرة على خلاصة تقرير لجنة التحقيق الذي نشر حتى الآن. لانه لا يمكن الحكم حكماً قاطعاً الا متى وقف على التقرير برمته. ذلك لان الحكومة لم تنشر من التقرير الذي قدم الى مجلس النواب البريطاني؛ وقد استوعب ٢٠٢ صحيفة؛ سوى ٢٠٠ سطر. على أن البرقيات التى تلته قد حملت الينا امراً مهماً لم تشمله تلك الخلاصة الرسميه؛ وهي أن اللجنة ترى ان المفتي واللجنة التنفيذية العربية «مسؤلين بصورة غير مباشرة لانهما لم يعملا على تهدئة الخواطر في تلك الظروف التى جرت وراءها الاضطرابات.»

ويلوح لنا بان العرب واليهود ايضاً لايرون في التقرير شيئاً من الانتصار اوالتأخر. فقد اخذت بعض الصحف تؤول فحواه على ما تشأ وتريد؛ ضاربة في فيافي التخمين، على اننا لا نعد ذلك الا من قبيل الظن، وبعض الظن إثم؛ كما لا يخفى. ذلك لأن اول ما رمت اليه اللجنة في تقريرها، على مارأينا من خلاصته؛ هو تبرئة الحكومة من كل تبعة؛ وإن كان ذلك مناقضاً للشرع والمنطق!...

ولقد استهل التقرير بالبيان الصريح الذي تعلنه اللجنة على رؤوس الملأ اجمع: بان «الاضطرابات كانت منذ بدئها هجوما من العرب على اليهود؛ لم يثبت له مبرر» وترى اللجنة في الوقت ذاته بان مسؤلية المفتي واللجنة التنفيذيه «لم تثبت» على انه يمكن فهم هذا «الحكم» بالصغية القضائية؛ بان المسئولية اذا لم تثبت لا يكون معناها البراءة. وفي الحقيقة ان اللجنة تذكر ضمن اسباب الاضطرابات؛ اعمال التحريض التي أدار رحاها اناس معلومون والتي كانت نتيجتها الاضطرابات؛ ثم تلك المقالات المهيجة التى لم تفتأ الصحف تنشرها وما حدث حول مسألة المبكى من نشر الدعايات والمنشورات وغير ذلك.

وهكذا فان اعضاء اللجنة التنفيذية واضرابها لم يستطيعوا التمويه على لجنة التحقيق واستمالتها لغاياتها ومراميها ضد اليهود؛ وان يثبتوا لها بان العرب لم يكونوا المهاجمين المعتدين وهكذا فان عرب فلسطين بعد حكم لجنة التحقيق المتقدم مسئولين عن تلك الدماء البريئة التى اريقت، من العرب واليهود معاً ظلماً وعدواناً بدون اي مبرر لذلك؛ كما انه لم يفلح اولئك المحامون في تبيين «الاضرار» التى تجلبها المهاجرة اليهودية الى البلاد؛ الا اننا رأينا لجنة التحقيق تشير الى الخيرات الكثيرة التى جلبتها تلك المهاجرة «وقد استفاد منها العرب ايضا» وان اللجنة لا تشير بتوقيف المهاجرة ولكن تمكن غير اليهود من التعريب عن آرائهم في المسائل المتعلقة بدخول اناس جدد. في حين ان هذه المسألة كانت قد عرضت على «الزعماء» عام ١٩٢٢ فرفضوها. وقد عرض عليهم منذ ثماني سنوات تشكيل لجنة عربية يهودية انكليزية لشئون المهاجرة ولكن اولئك «الزعماء» تطرفوا في الطلب فلم ينالوا شيئا!

وبهذه المناسبة نقول بان لجنة التحقيق تقترح الان عام ١٩٣٠ اموراً اخرى قد سبق فعرضت على العرب من قبل السر هربرت صموئيل اليهودي فرفضوها في حينها. مثال ذلك: ان عام ١٩٢٢ عرض على العرب تشكيل «وكالة عربية» على مثال الوكالة اليهودية لمفاوضة الحكومة في الشئون المختلفة؛ ولكن الزعماء رفضوا هذا الاقتراح لانهم لم يتبعوا غير سياسة السلب؛ فكانوا يجيبون على كل ما يقال لهم او يعرض عليهم بالسلب والتحريض الذي لا بد ان تعقبه الفتن والقلاقل الاخيرة!.

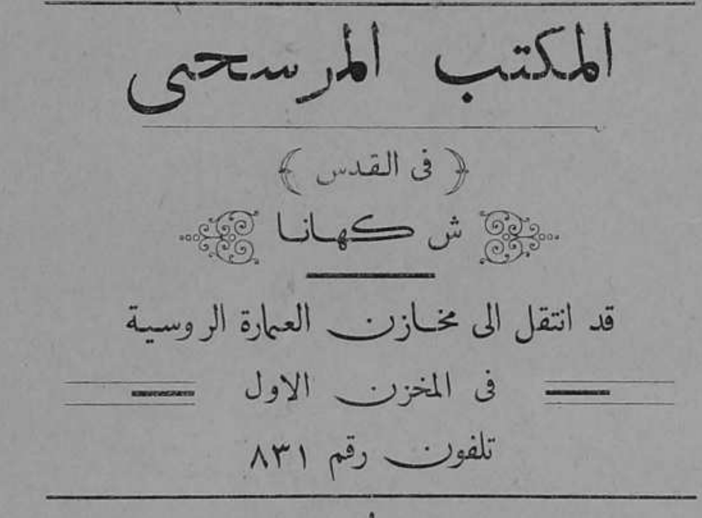
وقد اقترحت اللجنة عدا ما تقدم «تغييرات اساسية» في الخطط الزراعية بقصد توسيع نطاقها؛ وهذا لمصلحة الفلاح العربي طبعا. ولسنا نشك في ان اليهود لا يعترضون على ذلك؛ لانه يحسن شئون الفلاح العربي دون ان يمس بأي كان. فقد برهن اليهود على ان ٢٠ دونم ارض تستطيع إعالة اصحابها برفاهة؛ اذا فلحت بصورة فنية بواسطة الآلات الزراعية وبالحصول على قروض بفوائد قليلة. وذلك خير من ٢٠٠ دونم لا آلات تفلحها؛ ولا مال يسهل خدمتها، واقرب مثال لذلك قرية زرنوقة المجاورة لمستعمرة «رحوبوت» اليهودية. فان هذه القريه كانت كسائر القرى في الفقر والانحطاط: فلما أن باعت قسما من اراضيها تمكنت بثمنها من فلح اراضيها الفلاحة المطلوبة، وغرست قسما كبيراً بيارات. كذلك الامر ايضا في القرى المجاورة لمستعمرة عيون قارة وملبس وتل موند وغيرها؛ حيث غرس الفلاحون البيارات في نيف وعشرة آلاف دونم.

هذا ولم توصي اللجنة باجراء تغييرات دستورية في فلسطين. يعني انها لا تشير بانشاء مجلس استشاري او برلمان. وكما ان اللجنة لم تأتنا امراً جديداً؛ كذلك الاضطرابات ايضاً لم تأتنا بجديد قط. ولسنا نخطئ اذا قلنا باننا لن نخرج عن الحدود المعينة في «الكتاب الابيض» التي رفضتها اللجنة التنفيذية عام ١٩٢٢ ومادامت لجنة التحقيق التي لم تبد اقل عطف على اليهود، لم يسعها الا الاعتراف بوجوب استئناف تطبيق سياسة الانتداب التي تتضمن انشاء الوطن القومي اليهودي؛ ودخول المهاجرين اليهود بقدرما تستطيع البلاد احتماله.

وبالاجمال فان استنتاجات لجنة التحقيق تثبت لنا جلياً بان حل المسألة الفلسطينية لا يمكن ان يكون من الخارج. بل بالجهود المشتركه التي يبذلها معاً الشعبان الساميان المرتبطان بهذه البلاد باواصر لا تنفصم عراها. وهو ما ادركه المستر سنيل عضو اللجنة دون سائر زملائه وهذا مادعاه الى الانفصال عنهم في هذه النقطة الجوهرية؛ واقتراحه بتمهيد السبل لاشتراك العرب واليهود في ما يعود عليهم جميعاً وعلى البلاد بالنفع. وهو ذات ما اقترحه العلامة آينشتين اليهودي مؤخراً.

فهل ينتهز زعماء العرب الحقيقيون هذه الفرصة السانحة فيضعون حجر الزاوية لوفاق دائم بين الامتين الشقيقتين: فيسود السلام وترتع البلاد في بحبوحة الخير والرفاه؛ ام يرفسون النعمة باقدامهم هذه المرة ايضاً؛ ويظل الشعب في التألم والشكوى من الحاضر ومن المستقبل ايضاً؟...

ستبدي لك الايام ما كنت جاهلا ويأتيك بالاخبار من لم تزود



الى المشتركين

لقد جعلت ادارة جريدة «السلام» جائزة الى مشتركيها كتابين مجانا، «الحوادث الدموية في فلسطين طبقاً للواقع والحق» وخطاب الدربويد مريان امام لجنة التحقيق في فلسطين. وقد ارسلا مع هذا العدد الى المشتركين الذين سددوا بدل الاشتراك.

فعلى الذين يهمهم الحصول على هذين الكتابين مجاناً من مشتركي «السلام» ارسال بدل الاشتراك.

برقيات خصوصية

جريدة «السلام» القدس.
نقدم لكم تعزيتنا باللورد بلفور ولعائلته الكريمة، آسفين عليه. تغمده الله برحمته.
نابلس. اكرم طوقان
محمد التيتي واولاده.

إن كل الصيد
في جوف الفرا

حركوا النار وخافوا الشررا
واستحلوا دم تلك الفقرا
جمعوهم واشاروا أقدموا
لا تخافوا ضرراً نحن ورا
فأطاعوهم على جهل بهم
لأشاعات وكذب مفترى
ثم ماجوا وتلظوا ساعة
يتمطون كآساد الشرى
جهلوا الحالة فى أوطانهم
واستكانوا للفيف مشترى
فغدت فوق الثرى أشلاؤهم
قطعاً او ضمها ذاك الثرى
وحوى السجن البواقى بعدها
أصلح الله رجالات القري
ورأينا المستخشين لهم
ينفضون الكف مما قد جرى

. . .

أيها الزاعم رأساً يبننا
ردد الطرف الى الحال ترى
واخش يوم الله فى امته
فله المرجع من بعد السرى
راحت القتلى ولكن روحهم
تطلب الانصاف ممن قدبرا
واستبد الجوع فى أيتامهم
رب رحماك بتلك الفقر
كم يتيم امه ثاكلة
قعدت تذرف دمعا احمرا
مايؤا سوها وقدبان لها
ان كل الصيد فى جوف الفرا

* * *

يابلادي ولكم ابكى لها
وارى الحالة دوما للورا
وافنديك على حالته
همه المركز ما بين الورى
انا لا انقصه من مركز
حله أصلحه ام دمرا
انما ابغي سلاما دائما
ووئاما بعدتفكيك العرى
بين شعبين أخيين رعوا
سابق الدهر المعاش النضرا
طلبوا الراحة فى اوطانهم
وهل الراحة أمر مفترى
رب اوصلنا لسلم دائم
وامح باللطف الاذى والضررا

شاعر السلام

(تصريح رئيس الوزارة البريطانية)
(بشان تقرير لجنة التحقيق)

صرح المستر مكدونالد رئيس الوزارة البريطانية بشأن تقرير لجنة التحقيق ، فقال — ان الحكومة البريطانية تستمر في ادارة شئون فلسطين طبقاًلشروط الانتداب على ما صدقه مجلس عصبة الامم .وهو تعهد دولي لا يصح وجود مسألة بمقتضاها الانسحاب منه..»

ان الحكومة البريطانية مسؤلة طبقاً لشروط الانتداب تعضيد انشاء الوطن القومى لليهود في فلسطين . ومن الواضح انه لايجري شئي من شأنه ايصال الاضرار بحقوق الطوائف الغير اليهودية سواء من الوجهات المدنية او الدينية ،ام لموقف اليهود السياسي في اية بلاد اخري»

«لقد القي علينا عبء ازاء الشعب اليهودي من جهة؛ وازاء غير اليهود ايضاً في فلسطين وقد قررت الحكومة قراراً حازماً القيام بقسمي وعد بلفور بصورة متساوية ؛ واجرا العدل التام بين جميع الاهلين في فلسطين ان هذا واجباً لا تحجم الحكومة عن القيام به وهي تستخدم كل ما في وسعها لتنفيذه . ان تقرير لجنة التحقيق واسع النطاق . وقد انتخبت اللجنة للنظر في الاسباب الموقتة للحوادث المؤلمة ، واقتراح الوسائل لمنع تكرارها . ولما ان حاولت اللجنة القيام بمواد تعيينها عن اخلاص ؛ فقد اعترضتها صعوبات عندما ارادت القيام بما وضع ضمن اختصاصها بدقة زائدة .»

«ان الحكومة تنظر الآن في اقتراحات اللجنة المختلفة ، لايضاح الاسباب المباشرة للاضطرابات ومنع تكرارها ؛ وهي تستشير من له علاقة في الامر من الفريقين .

وختم مكدونالد كلامة بين تصفيق الاستحسان العام؛ بانه يريد ان يفهم الناس، بان هذا التصريح يتضمن قراراً بايجاد قوات للشرطة حالا لتأمين دعائم السلام في فلسطين في الظروف الحاضرة .

(تصريح بلدوين)

ثم اعرب المستر بلدوين عن ارتياحه من تصريح رئيس الوزارة، وزاد على ذلك قولة بانه يعتقد انه بعد ان تنظر الحكومة في الامر قليلا،تعطى الفرصة للبرلمان للمناقشة العامة في هذه المسألة .

فاجابه مكدونالد بانه يأخذ رأي كل من يهمه الامر سواء في فلسطين ،او اولئك الذين يمكن مخابرتهم في لندن : ويأمل ان يتمم تصريحه باقرب وقت ممكن .

وقد عزز لويد جورج اقوال بلدوين باسم الاحرار .

(مندوب خاص لفلسطين)

قررت الوزارة البريطانية ارسال مندوب خاص الى فلسطين للتحقيق في الحالة الحاضرة ؛ والتعريب عن رأيه في كيفية تنفيذ شروط الانتداب .

والمظنون ان ذلك المندوب الخاص يكون الجنرال سمطس من جنوب افريقيا .

﴿ المفاوضات في لندن ﴾

أشيع في لندن بان رئيس الوزارة واثق بانه يفلح في عقد اجتماع مشترك بين الوفد العربي وبين زعماء الصهيونين للمفاوضة في عقد اتفاق بين العرب واليهود .

خلاصه تقرير لجنه التحقيق

(بلاغ رسمي)

استنتاجات عامة !ـ

ان حوادث اغسطس كانت اعتداءات لا مبرر لها من قبل العرب على اليهود.— عدم وجود رقابة شديدة على حكومة فلسطين. — المهاجرة قد أفادت البلاد والعرب معا ولكنها تحاوزت تحديد «الكتاب الابيض» — تخفيض القوة العسكرية عن المطلوب.

اسباب الفتنة :—

حوادث المبكى — تطرف الصحافة — التحريض بين العرب — قلة الجنود وعدم الثقة بالشرطة.

الاقتراحات للمستقبل :—

بيان صريح عن السياسة؛ وخصوصاً للمحافظة على حقوق العرب . — تحسين الشؤون الزراعية المراقبة على الصحف. — تنظيم البوليس.

آراء سنيل الخاصة : —

عدم موافقته على موقف زملائه بوجة الاجمال . — تشديده فى مسؤولية زعماء العرب — رفضه تخطئة المهاجرة الكبيرة العدد. — طلبه تحقيق واسع النطاق فى الشؤون الزراعية وترقيتها.— اقتراح باجراء تجارب لاشتراك العرب واليهود فى العمل.

يعلن رسما بان تقرير لجنة التحقيق لفلسطين قد رفع الى البرلمان فى ١٢ اذار ووزع على الصحف فى لندون فى صباح اليوم التالى للتعليق عليه.

وفيما يلي خلاصة الاستنتاجات والتواصي الرئيسية التي وضعتها اللجنة

(أ — استنتاجات عمومية بشآن المسائل الاكثر اهمية.)

١ ان الاضطرابات كانت منذ بدئها هجوما من العرب على اليهود لم يثبت له مبررو فى الحوادث القليلة التي قام فيها اليهود بالهجوم على العرب كان عمل اليهود فى الغالب من قبيل المقابلة بالمثل.

ان الاضطرابات لم تكن مدبرة كما انه لم تثبت التهم التي اسندت الى المفتي الاكبر وللجنة التنقيذية العربية الفلسطينية بانهم قاموا عن قصد بتدبير وتنظيم الاضطرابات فالاضطرابات لم تكن ثورة ضد السلطة البريطانية فى فلسطين ولم يقصد منها ان تكون كذلك.

٢ ليس لدى اللجنة انتقاد هام على التدابير التي اتخذتها حكومة فلسطين سواء قبل وقوع الاضطرابات مباشرة او بعد وقوعها.

اما ما يتعلق بالسياسة من وجهة عامة فترى اللجنة ان الحكومة قامت فيما مضى بكل ما فى طاقتها بمهمة المحافظة على خطة حيادية عديمة المحاباة بين شعبين لم يجد زعماؤهما الا قليلا من الاستعداد للوصول الى التفاهم.

٣ وتعتقد اللجنة ان المشاريع والهجرة اليهودية، عندما كانت غير زائدة عما تتحملة البلاد; اتت بفوائد مادية لفلسطين نال العرب قسطا منها.

ومع ذلك ترى اللجنة فيما يتعلق بتحديد الهجرة ان السلطات اليهودية قد حادت عن المبدأ المقرر سنة ١٩٢٢ والذى قبلت به اللجنة الصهيونية وان المطالب التي مافتئ الصهيونيون يوجهونها كان من شانها ان تثير مخاوف العرب من انهم فى النهاية سيخسرون موارد معيشتهم ويسيطر عليهم سياسيا.

٤ وتلفت اللجنة النظر الى عدد من الحودث اخرج فيها العرب من الارض عند بيعها دون ان تعد لهم ارض غيرها لاستعمالهم. فاللجنة لا تنتقد شركات الاراضي اليهودية التي دفعت فى بعض الحوادث تعويضا نقديا وكانت تشتغل بعلم الحكومة واطلاعها غير انه نتج عن ذلك حالة حرجه وهاهى تتكون فى البلاد الان طبقة من الأهالى اصبحت بلا ارض غير راضية عن الحالة هى شديدة الخطر على البلاد واللجنة تلح على ايجاد علاج لهذه الحالة وترى بالنتيجة ان فلسطين لايمكنها ان تتحمل اعالة طبقه متزايدة من المزارعين بدون ادخال تغيير جوهرى على

طريقة الفلاحة.

٥ وتعتقد اللجنة ان مشاكل الحكومة تزيدها خطورة حالة الاستياء التي يشعر بها العرب من جراء عجزهم عن الحصول على اية درجة من درجات الحكم الذاتي.

٦ وتلفت اللجنة النظر الى بعض مصاعب ملازمة لوعد بلفور وصك الانتداب. وتشير الى الاستياء الذي يشعر به العرب من ان لا سبيل لهم للاتصال مباشرة بحكومة جلالته خلافا لليهود

٧ ترى اللجنة ان سياسة تخفيض الحامية فى فلسطين وشرقى الاردن قد تجاوزت الحد.

(ب) اسباب الاضطرابات

ان السبب الاساسي فى راى اللجنة هو شعور العرب بالعداوة والخصومة نحو اليهود شعورا نشأ من خيبة امانيهم السياسية والوطنية وخوفهم على مصيرهم الاقتصادي

الاسباب المباشرة فيها:—

١ سلسلة طويلة من الحوادث ذات صلة بالبراق (حائط المبكى).

٢ نشر مقالات مهيجة خارجة عن حد الاعتدال فى صحف الفريقين.

٣ نشر الدعاية (البروبغندا) بين الطبقات الاقل تنورا من العرب التي من شانها ان تستفزهم

٤ توسيع الوكالة اليهودية.

٥ عدم كفاية القوات العسكرية ورجال البوليس الذين يمكن الاعتماد عليهم.

٦ الاعتقاد بان قرارات حكومة فلسطين يمكن ان تتأثر بالاعتبارات السياسية هو اعتقاد ناشي فى الغالب عن الشعور بغموض السياسة.

ج التواصي الرئيسية

١ ان توصية اللجنة الاولى هي ان تصدر حكومة جلالة الملك بيانا صريحا عن سياستها باسرع ما يمكن وان توضح للاهالي بانها تنوى تنفيذ تلك السياسة تنفيذاً تاما بجميع ما تملكه من موارد وتزيد قيمة هذا البيان:—

ا لو انه تضمن تعريفا صريحا عن المعنى الذي تقصده حكومة جلالة الملك من الفقرات الواردة فى صك الانتداب التي تحفظ حقوق الطوائف غير اليهودية.

٢ لو انه تضمن تعليمات اكثر وضوحا تسترشد حكومة فلسطين بشان سير السياسة فى المسائل الحيوية كمسالة الاراضي والمهاجرة وقد بقيت تواصى اللجنة بشان هاتين المسألتين لدرجة كبرى على افتراض ان تعريف السياسة المنوى وضعه سيتضمن بياناً صريحا بان حقوق ومقام الطوائف غير اليهودية ستصان صيانة تامة.

٢ ينبغي اصدار بيان صريح عن السياسة التي تتبع فى المستقبل بشان مراقبة الهجرة اليهودية كما انه يجب اعادة النظر فى الطرق الادارية بقصد منع تكرار الهجرة الزائدة كالتي وقعت فى سنة ١٩٢٥ ـ ٢٦ وريثما تنشأ حكومة نيابية على شكل من الاشكال يجب ايجاد طريقة يمكن بها اخذ رأي الهيئات غير اليهودية فى مسائل الهجرة.

٣ يجب القيام بتحقيق علمي عن امكان إدخال طرق الزراعة الحديثة فى فلسطين وعندئذ يمكن تنظيم سياسة تملك الاراضى فى نور الحقايق التى يسفر عنها هذا التحقيق. والى أن تعرف نتيجة هذا التحقيق يجب اتخاذ التدابير لصد الميل الحاضر لأجلاء المزارعين من الفلاحين عن اراضيهم. وعلى الحكومة ان تنعم النظر فى إمكان إعادة تأسيس البنك الزراعي او ايجاد وسايل اخرى لأقراض فقراء المزارعين.

٤ لا توصى اللجنة رسمياً باحداث تطورات دستورية ولكنها تلفت النظر الى آرائها المبينة فى الفقرة « أ ».

٥ توصى اللجنة بتعيين لجنة لتقرير الحقوق والمطالب المتعلقة بالبراق (حائط المبكى)

٦ يجب فحص مسألة وضع مراقبة أنجع على دعاية الصحف

٧ على حكومة جلالة الملك ان تعود فتؤكد البيان الذي اصدرته عام ١٩٢٢ من ان المركز الخاص المعطى للجنة الصهيونية لا يخولها حق الاشتراك فى حكومة فلسطين، ولها ايضاً ان تنعم النظر فى إمكان وضع تفسير مدقق لمضمون المادة الرابعة من صك الانتداب لفلسطين.

٨ الحامية الحالية فى البلاد يجب إبقاؤها فى الوقت الحاضر.

٩ يجب اجراء تحقيق خاص عن تنظيم دائرة فى فلسطين.

وقد الحق بالتقرير مذكرة تتضمن التحفظات التى وضعها المستر سنل احد اعضاء اللجنة وقد وقع هذا العضو على التقرير ولكنه لا يشاطر باقى الاعضاء الرأي بشأن بعض ما ورد فيه من المطالعات والاستنتاجات وهو يرغب فى ان يعلن صراحة بان توقيعه على التقرير لا يتضمن موافقته على وجهة نظر زملائه العمومية تجاه مشكلة فلسطين ويعلق اهمية كبرى على مسؤولية زعماء العرب عن الاضطرابات، وينتقد اعمال حكومة فلسطين فى بعض الامور، ويخالف زملاءه فى انتقاد موقف السلطات اليهودية بشأن تحديد المهاجرة، ويوصى بتوسيع مدى التحقيق المنوي اجراءه عن الاراضي بحيث يشمل المسائل الاتية وهي (١) كيفية استعمال الاراضى المفتلحة فى الوقت الحاضر. (٢) احتمال زيادة إنتاج الاراضى. (٣) تعيين مساحة الاراضى القابلة للاحياء وإمكان صيانة المياه وري الاراضى. وهو يعلق اهمية خاصة على تعاون اليهود والعرب فى فلسطين ويوصى كمقدمة لذلك أن يجتمع بضعة رجال يختارون بعناية من العرب واليهود من ذو الاخلاق والنفوذ الذي لا شبهة فيه للبحث في احتمال بذل المساعي المشتركة للوصول الى حل يتفق عليه الفريقان. ومن هذا العمل التمهيدي قد تسري حركة التعاون الجنسي في النهاية من الزعماء الى الطوائف إجمالا.

٣١ آذار ١٩٣٠

اخبار محلية

(تهييج الرأي العام)

انه بينما تعمل الحكومة على تهدئة الحالة وتسكين الرأي العام في البلاد؛ وبينما هي تدعو الصحافيين الى عدم نشر ما يثير خواطر الاهلين؛ اذا بنا اليوم — بعد تلك الدعوة وذاك الحديث الذي أفضى به المستر ميلز بحضور المستر مافروغرداتو — تنشر الانباء الكاذبة باعتداء يهودي في لندن على اعضاء الوفد؛ وأن موسى باشا كاظم قد قتل؛ وأن بدراعب بك النشاشيبي قد بترت؛ وان باقي الاعضاء قد أصيبوا بجروح مختلفة الخ...

فاذا كانت الحكومة في شك من ذلك؛ فلتراجع عدد (الاقدام) رقم ٢٠٦ الصادر يوم السبت ٥ نيسان الحالي فيتضح لها الامر ولتعلم بان الاشاعات الكاذبة التي أشاعتها ألسنة ابليس فاندلعت على اثرها نيران الثورة؛ لم تكن باقل تأثير من هذه الاكذوبة الاخيرة ولتعلم تلك الصحيفة وأضرابها باننا لن نسمح لها بعد الان بنشر مثل هذه الاكاذيب التي تسيل من ورائها الدماء انهاراً!.

(الحكم على محرض)

حكمت محكمة القدس على صديق فوزي التميمي بالسجن ٤ سنوات لتحريضه على قتل اليهود الذين اجتمعوا في دار آبشتين في الخليل يوم المجزرة البشريه المعلومة طبقاً للمادة ١٧٠ الفقرة الثالثة. وطبقاً للماده ١٧٤ لقاء تحريضه العامة على قتل المستر كابيرا تا قومندان البوليس.

(الحكم على مخلين بالامن)

من انباء جنين انه حكم على ٢١ شخصاً من قرية قباطية بالنفي الى اماكن مختلفه لمدة سنة طبقاً لقانون منع الجرائم؛ وذلك لقاء اخلالهم بالامن العام وقطع الاشجار واتلاف المزروعات.

(تقرير لجنة التحقيق)

تتلقى حكومة فلسطين نص تقرير لجنة التحقيق باكمله خلال هذا الاسبوع.

(رفع ضريبة الجمرك)

نشر في اول الشهر الحالي ملحق للجريدة الرسمية، وقد ورد فيه امر برفع الضريبة الجمركية على طحين الشعير ضعفين وكذلك ايضاً طحين الحنطة. اما ضريبة الحنطة فقد ارتفعت الى اكثر من ضعفين. وزيدت ضريبة الكبريت ٢٥ ملا للكروسة. (٧٥ بدل ٥٠ ملا)

(الى السجون)

حكمت محكمة جنايات القدس بالسجن ٦ سنوات على عبدالله حسن مسلم وديب عثمان مصطفى بتهمة قتل المستر ستيد.

وايدت محكمة الاستئناف الحكم الصادر على ٥ من محرضي عكا بالسجن ٥ سنوات على ان لا تحسب لهم المدة التي سجنوا في اثناءها حتى يوم الاستئناف.

(الحكومة والصحف)

دعا المستر ملز نائب السكرتير العام الى مكتبه صباح الاربعاء الماضي اصحاب الصحف العربية والعبرية في القدس وحضر الاجتماع المستر مفروكردانو مدير الامن العام وطلب نائب السكرتير من الصحف ان تكف عن استعمال الفاظ التحريض ولو اثناء الاسابيع الثلاثة المقبلة، وهي التي يرد فيها الوف من الناس الى العاصمة لحضور موسم النبي موسى.

ودار البحث في هذا الاجتماع عن تعاون الحكومة مع الصحف فاعترف المستر ملز بان الحكومة لم تهتم كثيراً لهذا الامر في الماضي ولكنها تدرس الان مشروعاً لمساعدة الصحف على اداء مهمتها في تنوير الرأي العام؛ على ان هذا المشروع لا يحتمل ان يبدأ في انفاذه الا في العام المقبل.

وقال المستر ملز للصحفيين ان الحكومة تستطيع تطبيق قانون العقوبات ولكنها لا ترغب في ذلك.



امـــر

صادر من حاكم مقاطعة القدس

عملا بالسلطة المخولة لي بالمادتين ١٣، ٢٣ من قانون البوليس لسنة ١٩٢٦، آمر بان توضع الاحكام الاتي بيانها موضع العمل في منطقة تنظيم مدينة القدس لمدة شهر واحد اعتباراً من هذا التاريخ

١ للبوليس ان يفرق اي تجمع كان في اي محل عمومي و ان يلقي القبض بدون مذكرة قبض على اي شخص في ذلك الاجتماع رفض او تأخر عن مبارحة المكان او عاد الى التجمع بعد انصرافه. وكل من رفض او تأخر عن مبارحة الاجتماع او عاد الى التجمع يجازى بغرامة نقدية وبالحبس.

٢ عدا الاشخاص المرخص لهم بموجب رخصة خصوصية موقع عليها من قبلي لحمل سيوف تقليدية في المواكب المختصة بعيد النبي موسى، كل من وجد في محل عمومي يحمل سكيناً او عصاً او هراوة (نبوتاً) او قضيب حديد او حجراً او سلاحاً آخر مهما كان نوعه، كان من رأي البوليس انه يحمله للمساعدة على الاضطراب او يحتمل ان يستعمله في حالة وقوع اضطراب او من حرض الغير على التجمع سواء شفهياً او خطياً او باية وسيلة اخرى او من غنى اغنية او تلفظ بكلام او ابدى اشارات مما قد يؤدي برأي البوليس الى الاخلال بالامن جاز القاء القبض عليه بدون مذكرة قبض ومجازاته بغرامة نقدية و بالحبس.

١٠ كيت روتش

مطبعة ملول بالقدس